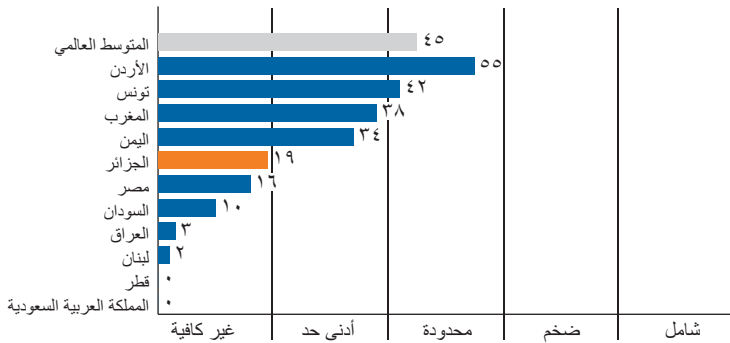


# مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: الجزائر

مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>٣٤</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في الجزائر ضعيفة.</p>	<p>٣٦</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب السلطة التشريعية تُعد مراقبة الموازنة من جانب السلطة التشريعية في الجزائر ضعيفة.</p>	<p>١٩</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة الجزائرية معلومات غير كافية عن الموازنة للجمهور.</p>

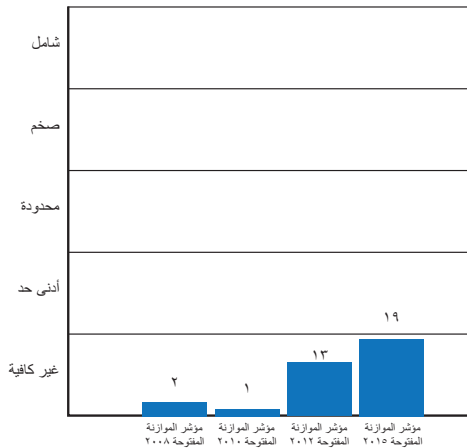
## الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

### المقارنة الإقليمية



تُعد درجة الجزائر المقدر بنحو ١٩ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

### التغيير في الشفافية بمرور الوقت

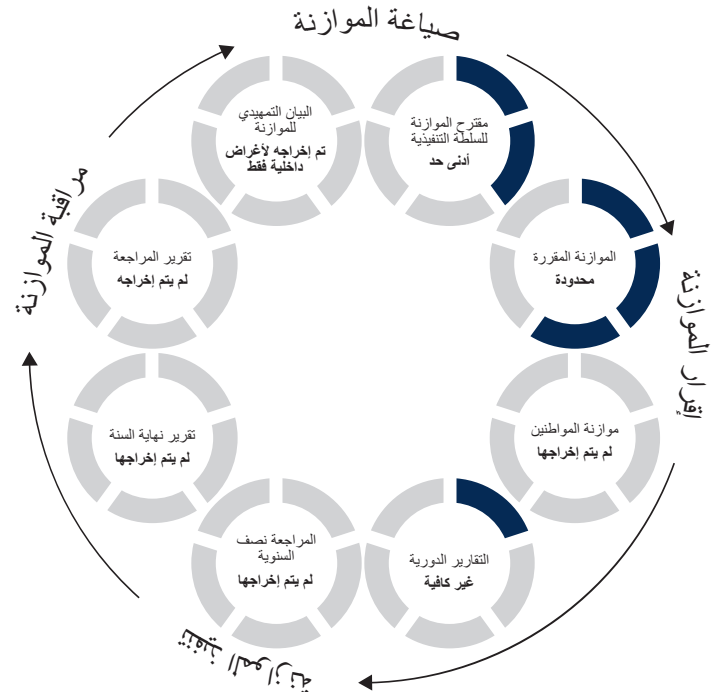


اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة.

يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

### فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



ملاحظة: يتم استخدام الفئات التالية لتقديم تقرير بفائدة كل وثيقة:

لم يتم إخراجها، أو تم نشرها في وقت متأخر، أو لأغراض داخلية، أو غير كافية، أو أدنى حد، أو محدودة، أو ضخمة، أو شاملة.

# الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

ومع ذلك، لقد كانت الحكومة الجزائرية غير متوافقة على أي الوثائق التي تتوفر للجمهور في عام معين.

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة الجزائرية بزيادة إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:

■ نشر التقارير السنوية.

ومع ذلك، قامت الحكومة الجزائرية بتقليل إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:

■ خفض شمولية الموازنة المقررة.

وعلاوة على ذلك، فشلت الحكومة الجزائرية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

■ عدم توفير البيان التمهيدي للموازنة للجمهور.

■ عدم إخراج موازنة المواطنين، أو المراجعة نصف السنوية، أو تقارير المراجعة.

■ نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الذي يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الخاصة بالموازنة فقط.

## توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

الوثيقة	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●
تم إخراجها لأغراض داخلية فقط	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة الجزائر المقدرة بنحو ١٩ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ أعلى من درجتها في عام ٢٠١٢.

## مشاركة الجمهور

### عناصر مشاركة الجمهور

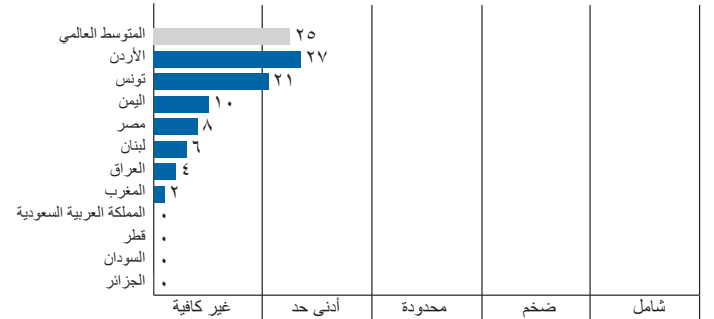


تشير درجة الجزائر المقدرة بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

### المقارنة الإقليمية



# مراقبة الموازنة

وليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للموازنة. لم تستلم السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الموازنة التكميلية. وفي النهاية، ووفقاً للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

## المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



ضعيف

يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة **ضعيفة** للموازنة.

وبموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسباً. وتم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بالموارد الكافية للوفاء بمسؤولياته. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس الجهاز دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلاله. وفي النهاية فإنه لا يستخدم أي نظام لضمان الجودة.

## الرقابة من جانب السلطة التشريعية



ضعيف



محدود

توفر السلطة التشريعية مراقبة محدودة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة **ضعيفة** في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.

# التوصيات

## تحسين المراقبة

يجب على الجزائر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:

- وضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.
- ضمان استلام السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الموازنة التكميلية.
- يلزم الحصول على موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

## تحسين الشفافية

يجب على الجزائر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر البيان التمهيدي للموازنة.
- إخراج موازنة المواطنين، والمراجعة نصف السنوية، وتقارير نهاية العام، وتقارير المراجعة ونشرها.
- زيادة شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن طريق تقديم مزيد من المعلومات بشأن تصنيف النفقات المتعلقة بسنة الموازنة والمعلومات بشأن تصنيف النفقات المتعلقة بالسنوات القادمة.

## تحسين المشاركة

يجب على الجزائر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:

- وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
- عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
- وضع الآليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

# المنهجية

بالرغم من الجهود المتكررة، فإن شراكة الموازنة الدولية (IBP) غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة من الحكومة الجزائرية.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

محمد بركة

Association Nationale de Finances Publiques  
29, rue Bataille Filauoussène  
Tlemcen 13000

الجزائر

البريد الإلكتروني: [zbarka@fulbrightweb.org](mailto:zbarka@fulbrightweb.org) أو [zbarka@fsu.edu](mailto:zbarka@fsu.edu)

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهرًا تقريبًا في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥. واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

## للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة [www.openbudgetsurvey.org](http://www.openbudgetsurvey.org) للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.